قضية العدد

أى مستقبل لنظام الأمن الإقليمى الخليجى بعد إنتهاء الأزمة الأمريكية - الإيرانية الراهنة؟

د. محمد السعيد إدريس
مستشار تحرير دورية آفاق عربية
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

عاجلاً أم آجلاً سوف تنتهى الأزمة المتفجرة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، تماماً كما تنتهى كل الأزمات وحتى كل الحروب، فكما أن هناك بداية فحتماً ستكون هناك أيضاً نهاية، لذلك من الضرورى البدء من الآن، البحث فى مآلات هذه الأزمة، هل ستنتهى بالحرب أم بالتفاوض والحوار والحل الدبلوماسى، وحتماً ستختلف النتائج من مسار إلى آخر، وما هى النتائج المحتملة هل إلى انتصار أمريكى كامل أو انتصار إيرانى كامل؟ أم أن توازنات القوى والمصالح ستفرض أيضاً توازناً فى النتائج. وإلى جانب حصة كل طرف من الطرفين من هذه النتائج، هناك أطراف أخرى حتماً ستتحمل جزءاً كبيراً من تداعيات انتهاء هذه الأزمة أياً ما كانت النهاية التى سوف تنتهى إليها، هى الدول الخليجية السبع المشاطئة والمشاركة لإيران فى النظام الإقليمى الخليجى الذى يضم ثمانية دول هى إيران والعراق والدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى: السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين، فكيف ستؤثر نهاية الأزمة ونتائجها على مصالح هذه الدول. وكيف ستؤثر على الأمن الإقليمى الخليجى الذى تتشارك هذه الدول، إفتراضاً، فيه؟ ولذلك نجد أنفسنا أمام تساؤلات شديدة الحرج من الضرورى البدء فى الاهتمام بها من الآن، تتعلق بصفة أساسية بمستقبل النظام الأمنى الخليجى، وفى القلب منه مستقبل مجلس التعاون

الخليجى، خصوصاً إذا انطلقنا فى تحليلنا من فرضية أساسية مفادها أن الأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران ليست فى جوهرها أزمة سببها فقط الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى الذى وقعته "مجموعة دول ٥+١" التى تضم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن: الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا + ألمانيا مع إيران فى فيينا (يوليو ٢٠١٥)، وإنما هى أيضاً بسبب العقوبات المشددة التى تفرضها الولايات المتحدة على إيران، وأبرزها بالطبع "تصفير" تصدير النفط الإيرانى، أى منع تصدير النفط الإيرانى نهائياً. هل هى كل هذا؟ لكن الأهم أنها، فى الأساس، أزمة التنازع حول من سيسيطر على الأمن فى الخليج هل هى الولايات المتحدة، أم إيران، أم أن هاجس الخوف الأمريكى من احتمال دخول أطراف دولية أخرى كأطراف أساسية مشاركة فى الأمن الخليجى هو الدافع الأساسي لهذه الأزمة ؟

إذا كانت الأزمة هى بالأساس أزمة التنازع على من سيسيطر على معادلة الأمن الإقليمى فى الخليج، فإن السؤال المحورى الذى يجب أن يشغلنا هو كيف ستؤثر هذه الأزمة المتفجرة الآن بين الولايات المتحدة وإيران على مستقبل الأمن الإقليمى فى الخليج العربى؟

السؤال صعب لكنه يجب أن يشغل العقل الاستراتيجي العربى من الآن، دون انتظار لانتهاء هذه الأزمة، التى يجب أن ينظر إليها على أنها مجرد جولة من جولات الصراع حول من يسيطر على الخليج ومن يملك الأمن الخليجى.

هذه هى القضية التى نرى أنها يجب أن تحظى بأولويه اهتمام عربية مركزية، لأنها أولاً وأخيراً قضية أمن قومى عربى، لها علاقة مباشرة بالمستقبل العربى، ولأنها، وكما ندركها، قضية شديدة الارتباط بقضية العرب المركزية، أى القضية الفلسطينية، فإسرائيل طرف أساسى، وإن كانت تلعب أدواراً خفية، فى بعض الأحيان، وأدواراً أخرى ظاهرة فى أحيان أخرى، وهى تريد تدمير إيران، أو على الأقل، تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية الإيرانية، وإخراج إيران نهائياً من معادلة الصراع الإقليمى ضدها، بعد أن أخرجت كل الأطراف العربية تقريباً، وتسعى إلى أن تكون

"دولة جوار" لإيران على الشاطئ الغربى للخليج من خلال العلاقات التى يجرى تأسيسها مع عدد من الدول العربية الخليجية.

وإذا كانت الأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران هى فى جوهرها أزمة السيطرة على الخليج والأمن الخليجى، فإن التعرف على معالم الأمن الإقليمى الخليجى بعد إنتهاء هذه الأزمة يمكن أن يتأتى من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة فرعية هى على التوالى: لماذا ولد الأمن الخليجى مأزوماً؟ وكيف تؤثر الأزمة الأمريكية- الإيرانية الراهنة على الأمن الخليجى؟ وما هى المشاهد أو السيناريوهات المحتملة للأمن الخليجى بعد إنتهاء الأزمة.

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه.

أولاً: لماذا ولد الأمن الخليجى مأزوماً؟

من الصعب الفصل بين الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للخيج دولياً وإقليمياً كمركز أساسى من مراكز إنتاج وتصدير الطاقة فى العالم (النفط والغاز) ووقوعه فى ملتقى الممرات والمحيطات والبحار العالمية بما يضاعف من أهميته فى التجارة والملاحة العالمية ناهيك عن أهميته فى الإستراتيجيات العسكرية للقوى العظمى فى العالم وبين الصراع المحتدم حالياً فى الخليج الذى يعبر عن نفسه، مرحلياً، بالأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران، لكن هذه الأزمة لا يجب النظر إليها على أنها "أزمة طارئة" على الخليج العربى، إنما هى مجرد تعبير أو امتداد لأزمة تاريخية تعود أولاً إلى النزوع الأمريكى المبكر للسيطرة على إقليم الخليج منذ إعلان هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الأسبق عام ١٩٦٨ "عزم بريطانيا الانسحاب من شرق السويس فى غضون ثلاث سنوات".

كان هارولد ويلسون يعنى بـ "شرق السويس" إقليم الخليج الذى لم يكن اسمه شائعاً وقتها فى الإستراتيجيات الدولية، مقارنة بالسويس ومعاركها الخالدة، والحرص الأمريكى على التفرد بهذه السيطرة دون منازع، وتعود ثانية إلى الاختلال البنيوى فى توازن القوى الإقليمى بين الدول الخليجية الثمانى (كل من إيران والعراق) من ناحية

وبين الدول الست التى أسست فى مايو ١٩٨١ مجلس التعاون الخليجى من ناحية أخرى، هذا الاختلال فى توازن القوة لصالح إيران والعراق تاريخياً حفز الدول الست أعضاء مجلس التعاون إلى النزوع المستمر للإحتماء بـ "موازن خارجى" دولى فى معظم الأحيان (الولايات المتحدة) وإقليمى فى أحيان أخرى، لمواجهة ما تعتبره تهديدات من القوتين الإقليمتين الكبيرتين: إيران والعراق. هذه الأسباب الثلاثة هى التى خلقت معاً ما يعتبر "تاريخانية الأزمة الأمنية الخليجية" على النحو التالى:-

النزوع الأمريكى للسيطرة والهيمنة على الخليج

أدى الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧١ إلى نزوع أمريكى لفرض الولايات المتحدة نفسها قوة دولية مهيمنة قادرة على ملء فراغ الانسحاب البريطانى. وبسبب الهزيمة الأمريكية فى فيتنام أواخر عقد الستينيات من القرن الماضى، والتزاماً بما سمى "مبدأ نيكسون" (نسبة إلى الرئيس الأمريكى حينذاك ريتشارد نيكسون) اضطر الأمريكيون إلى التحالف مع كل من إيران (كقوة عسكرية حليفة) وقت أن كان الشاه السابق محمد رضا بهلوى يحتل بنظامه الموالى للغرب وللولايات المتحدة مكانة مركزية فى إستراتيجية الاحتواء الأمريكية للاتحاد السوفيتى (منطقة جنوب الاتحاد السوفيتى)، والتحالف مع المملكة العربية السعودية (كقوة معنوية وثقافية ودينية)، وأخذ هذا التحالف الثلاثى: الأمريكى- الإيرانى- السعودى اسم "إسترتيجية الركيزتين المتساندتين)، وكان يستهدف بصفة أساسية الدفاع عن المصالح الأمريكية فى الخليج والشرق الأوسط وبالتحديد: النفط وإسرائيل ونظم الحكم العربية الموالية فى الخليج، ضد أربعة مصادر للتهديد هى: الاتحاد السوفيتى، والأيديولوجية الشيوعية، والحركة القومية العربية الراديكالية: الناصرية والبعثية، وأخيراً العراق كنظام حكم معادٍ للولايات المتحدة وتحالفها مع "القوى الرجعية" فى الخليج (إيران الشاه والسعودية).

استمر هذا التحالف حتى سقوط نظام الشاه، وظل هذا التحالف هو أهم معالم نظام الأمن الإقليمى فى الخليج. نظام تقوده أمريكا ويضم إيران والسعودية دون أى وجود أو دور عربى وغياب مصرى كامل، حيث كان الأمريكيون حريصون خلال تلك

السنوات على الفصل الكامل بين أمن الخليج وبين الأمن القومى العربى، ضمن حرص أمريكى على عدم توظيف القدرات العربية فى الخليج، النفط والبترو دولار لصالح القضية الفلسطينية والوضع العربى المتردى بصفة عامة.

لكن بسقوط نظام الشاه وقيام نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران (١١ فبراير ١٩٧٩) انقلب النظام الإقليمى الخليجى رأساً على عقب، حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى استبدال إستراتيجية الركيزتين المتساندتين بتحالف سعودى- عراقى تقوده واشنطن موجه بالتحديد ضد إيران، وكانت الحرب العراقية- الإيرانية التى امتدت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ هى أبرز معالم الصراع على الأمن فى الخليج وأبرز أدوار هذا التحالف، الذى أخذ على عاتقه أولوية إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، ثم التحول إلى إسقاط إيران والعراق معاً (سياسة الاحتواء المزدوج) والتوجه نحو "عسكرة الأمن" فى الخليج، ابتداءً من عام ١٩٨٧ بعد أن طلبت الكويت من الولايات المتحدة رفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها التى تمر عبر الخليج خشية "حرب الناقلات" التى فرضتها إيران رداً على سياسة "حرب المدن" التى فرضها العراق ضد إيران بحصوله على طائرات "ميراج -٢٠٠٠" الفرنسية، وصواريخ استطاعت ضرب العمق الإيرانى.

رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط أدى إلى عسكرة الأمن فى الخليج ودخول أطراف دولية أخرى فى هذه العملية، لكن بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٨ وتوجه البلدين إلى جنيف للتفاوض حول تصفية تركة الحرب توافقت طهران وبغداد على مطلب محدد هو ضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من الخليج وفى مقدمتها القوات الأمريكية التى بدأت تتواجد بكثافة فى الخليج، وعودة الأمن فى الخليج إلى مسئولية الدول الخليجية، لكن الولايات المتحدة رفضت فى فبراير ١٩٩٠ أى انسحاب من الخليج، بل على العكس أكدت أنها ستضاعف وجودها العسكرى فى الخليج ولن تخرج منه، وفى أبريل ١٩٩٠ أصدرت رئاسة الأركان الأمريكية توجيهاً استراتيجياً مفاده "التوقف عن إعداد خطط لصد غزو سوفيتى محتمل على الخليج عبر

الأراضى الإيرانية" (لأن هذا الأمر لم يعد منطقياً مع بدء انفراط عقد الاتحاد السوفيتى وتفككه) وبدلاً من ذلك إعطاء الأولوية لمواجهة وصد أطماع وتهديدات "القوى الإقليمية المارقة" (إيران والعراق) التى تمثل خطراً على المصالح الأمريكية فى الخليج. وحدث بعد ذلك ما حدث من غزو عراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، ثم تشكيل الولايات المتحدة لتحالف دولى ضد العراق من أجل تحرير الكويت وشن الحرب على العراق عام ١٩٩١، ثم أحداث تحولات جذرية أمريكية فى معادلة الأمن الخليجى وعلاقته بالأمن القومى العربى من جانبين الأول هو القضاء على صيغة "إعلان دمشق" التى جرى التوقيع عليها بين دول مجلس التعاون الخليجى الست مع مصر وسورية ضمن نتائج مشاركة البلدين فى حرب تحرير الكويت التى كانت تستهدف، لأول مرة، ربط الأمن الخليجى بالأمن القومى العربى، واستبدال إعلان دمشق بمعادلة أمريكية للأمن الخليجى قامت على أساس معادلة "١+١" أى الولايات المتحدة مع كل دولة من الدول الخليجية الست منفردة، وليس ضمن أمن جماعى خليجى حيث ارتكزت هذه المعادلة الأمريكية للأمن الخليجى على التسليح الأمريكى المنفرد لكل دولة من الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى والتدريب المنفرد مع كل دولة، والحيلولة دون التأسيس لأمن جماعى خليجى وظل دور الدول الخليجية فى هذا الأمن دوراً هامشياً وهشاً ضمن "قوات درع الجزيرة" التى لم تثبت أى كفاءة فى حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، أما الجانب الثانى فهو الربط لأول مرة بين أمن الخليج والأمن القومى العربى من خلال فرض مشاركة الدول الخليجية فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، والتأسيس لعلاقات إسرائيلية- خليجية، غير منظورة فى بداياتها، لكنها، بمرور السنين فرضت نفسها بشكل قوى على النحو الموجود الآن.

وهكذا جرى استقطاب الأمن فى الخليج بعد إخراج العراق نهائياً من معادلة الأمن الخليجى بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وجعل إيران هى العدو فى مواجهة تحالف غير معلن بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى، هذا التحالف أخذ يتطور بتلاحق الأحداث والتطورات، خاصة مع تزايد النفوذ الإيرانى فى العراق

وبالذات مع بدء الانسحاب الأمريكى من العراق، وتمتين إيران تحالفها مع سوريا وحزب الله، ونجاح حزب الله فى تحرير الجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠، ثم فشل إسرائيل فى إسقاط حزب الله عام ٢٠٠٦، لكن وابتداءً من عام ٢٠٠٨ بدأت واشنطن وعلى لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش (الابن) تفرض على الدول الخليجية أن تتعامل مع إيران باعتبارها العدو والمصدر الرئيسى للتهديد وتصعيد الموقف الخليجى الرافض بشدة للبرنامج النووى الإيرانى، وأن تتعامل، فى ذات الوقت مع إسرائيل باعتبارها حليف إقليمى (أن تتحول من السلام البارد إلى السلام الدافئ).

وإذا كانت إدارة الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما (٢٠٠٩ – ٢٠١٦) قد سحبت القوات الأمريكية من العراق إستجابة لمطالب الرأى العام الأمريكى، وحرصت على احتواء ما اعتبره مخاطر للبرنامج النووى الإيرانى، ووقعت على الاتفاق الذى توصلت إليه "مجموعة دول ٥+ ١" مع إيران (يوليو ٢٠١٥) ورفضت مطالب دول مجلس التعاون تأسيس تحالف إستراتيجى معها ضد إيران (مايو ٢٠١٥ أثناء زيارة قادة الخليج لواشنطن ومايو ٢٠١٦ أثناء الزيارة الأخيرة التى قام أوباما للخليج قبل إنتهاء ولايته)، تعويضاً عن توقيع الولايات المتحدة للاتفاق النووى مع إيران وقبله الانسحاب الأمريكى من العراق وتركه ساحة نفوذ إيرانية مطلقة، فإن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب جعل من إيران ابتداءً من حملته الانتخابية عام ٢٠١٦ ومع توليه الحكم فى يناير ٢٠١٧، عدواً أساسياً للولايات المتحدة وللدول الحليفة لها فى الشرق الأوسط (إسرائيل والدول الخليجية) يجب مواجهته، وهكذا عادت الولايات المتحدة مجدداً إلى سياسة السيطرة والهيمنة تاريخياً على الخليج.

كانت الولايات المتحدة بهذا المعنى مهتمة بل وحريصة على أن تنفرد بالسيطرة على الخليج إبتداءً من عام ١٩٧١، ومن ثم كانت معنية بإختلاق العدو الذى يفرض تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج والتوسع فى إنشاء القواعد العسكرية، والذى يبرر أيضاً ما يتم تحصيله من فواتير باهظة ثمناً لهذا الدور وللأسلحة الأمريكية التى يجرى بيعها للدول الخليجية بمئات المليارات من الدولارات.

كان الاتحاد السوفيتى هو "العدو" الأول والذى بسببه جرت عملية صياغة العديد من الإستراتيجيات الأمريكية لمواجهته ابتداءً من "مبدأ نيكسون" إلى "مبدأ كارتر" ثم "مبدأ ريجان". وفى خضم أحداث تفكك الاتحاد السوفيتى تم إختلاق عدو بديل ليبرر إستمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ابتداءً من عام ١٩٩٠، فكان التوصيف الإستراتيجى الأمريكى لكل من العراق وإيران كقوتين مارقتين تهددان المصالح الأمريكية فى الخليج ومصالح الدول الحليفة، فكانت سياسة "الاحتواء المزدوج" هى السياسة التى قرر الأمريكيون إنتهاجها لتبرير إستمرار وجودهم العسكرى فى الخليج والسيطرة على مقاليد الأمن فيه، باعتبار أن ذلك الطريق الأمثل لنهب الثروات الخليجية والسيطرة عليها. وبعد إسقاط العراق بإحتلاله وتدميره أضحت إيران هى العدو الذى يجب أن يحظى بكل الأولوية باعتباره الخطر الأهم والأولى بالمواجهة من جانب الولايات المتحدة والدول الخليجية الحليفة، والأزمة الراهنة هى مجرد مرحلة من مراحل المواجهة مع إيران التى تعتبر فيها إيران "مرحلياً" هى العدو، إلى أن يظهر عدو جديد يبرر ذلك النزوع الأمريكى بالسيطرة المتفردة على الخليج، أو أن تضطر الولايات المتحدة إضطراراً إلى مراجعة هذه السياسة والقبول الإضطرارى بوجود شركاء آخرين أو منافسين آخرين لهم أيضاً مصالحهم التى تبرر أو تفرض عليهم الوجود العسكرى فى الخليج، ضمن شراكة دولية، أو أن تراجع الدول الخليجية سياساتها وتعود للتوحد مجدداً والتأسيس لأمن جماعى خليجى بديل، أمن تعاونى لا يبرر العسكرة المفروضة أمريكياً.

اختلال توازن القوى فى الخليج

شجع الولايات المتحدة على مواصلة القيام بدور المسيطر والمهيمن على الأمن الخليجى ذلك الاختلال الكبير فى توازن القوى بين القوتين الإقليميتين الخليجيتين: إيران والعراق وباقى الدول الخليجية الست الأخرى لصالح هاتين القوتين (على الأقل لحين إسقاط العراق وتدميره) ونزوع هاتين القوتين لليسطرة وتوظيف تفوق القوة لصالح سياسات "غير تكافلية" أو "غير تعاونية" مع الدول الخليجية الأخرى، وهذا ما

أجبر هذه الدول إلى الإحتماء بحليف أو موازن خارجى، وهو التوجه الــذى أعــطــى الفرصة للولايات المتحدة أن تقوم بهذا الدور وتفرض وجودها وسيطرتها على الأمــن الخليجى.

لم يكن الاختلال فى توازن القوة مقتصراً فقط على اختلاله بين إيران والعراق وكل من الدول الست الخليجية الأخرى منفردة (هذه الدول ظلت منفردة ولــم تســتــطــع الانخراط فى أمن جماعى مشترك)، لكنه امتد إلى الدول الست الأخرى، الأمر الذى فاقم من نزوع هذه الدول إلى التفرد فى سياساتها الدفاعية والأمنية والعجز عن تأســيــس نظام للأمن الجماعى المشترك.

فمنذ تأسيس "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في ٢٥ مــايــو ١٩٨١ وهــو يواجه بتحديات صعبة كانت لها الدور الأساسي في عرقلة تحقيق هدف الوحدة الــذي ظل يمثل طموحاً لم تعكسه الوثيقة الأساسية للمجلس "النظام الأساسي". فقد نص هــذا النظام على أن أهداف هذا المجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بــيــن الــدول الأعضاء وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين الشعوب فــي جميع المجالات. لم يشأ المؤسسون أن ينهضوا بالإهداف إلى صيغة توحــيــديــة أو اتحادية أرقى من صيغ التعاون والتنسيق، كما أن المجلس أسس كمؤسسة مغــلــقــة العضوية ما يعني الرفض المسبق لانضمام أي دولة أو دول أخرى إليه، وكــان هــذا أيضاً متعمداً، مثلما كان حصر أهداف المجلس في التعاون والتنسيق، ناهيك عن تمتع كل دولة عضو بالمجلس بحق الاعتراض "الفيتو" ما يعني نفي صفة الإلزام لما يصــدر من قرارات فما يوصف بالقرارات لا يتعدى كونه مجرد توصيات، بل أن المجلس فــي هيئته العليا أي "المجلس الأعلى" الذي يضم قادة الدول الست المؤسسة لم يعين رئيساً للمجلس، فرئاسة دورة اجتماعات القمة هي رئاسة دورية وقاصرة عــلــى رئــاســة الاجتماعات الخاصة بالدورة ولا تمتد إلى رئاسة المجلس على مدى العام كله.

كان لهذا كله أسبابه. فالتنافس الداخلي بين الدول الست واختلال توازن الــقــوى لصالح المملكة العربية السعودية دون غيرها من الدول الخمس الأخرى، والتــاريــخ

الطويل الممتد من الخلافات والمشاكل الحدودية التي ترجع إلى عهد الاحتلال البريطاني الذي أمعن في تمزيق الوطن العربي خاصة في منطقة الخليج وخلق حدوداً مفعمة بأسباب الصراع حال دون تحفيز الدول الخمس الصغيرة على قبول الانخراط في منظومة أمن إقليمي مشترك مع المملكة العربية السعودية منذ فشل أول وآخر مؤتمر وزاري لما نسميه "النظام الإقليمي للخليج العربي" الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط (نوفمبر ١٩٧٦)، وهو المؤتمر الذي شارك فيه وزراء خارجية الدول الخليجية الثماني: إيران والعراق مع السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين، بهدف التوصل إلى صيغة "نظام أمن إقليمي". فبعد فشل هذا المؤتمر لأسباب كثيرة كان من المفترض أن تتوصل الدول الست التي أسست فيما بعد مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ إلى تأسيس إطار مشترك لأمن إقليمي يضمها معاً، لكن هذا لم يحدث لأسباب كثيرة بعضها يتعلق بما أشرنا إليه، لكن كانت هناك أسباب أخرى إقليمية ودولية شديدة الأهمية هي الأخرى.

أول هذه الأسباب التدخلات المتواصلة من جانب القوتين الإقليميتين الكبيرتين: إيران (الشاه) والعراق (البعث – أحمد حسن البكر) في العلاقة بين الدول الخمس والمملكة العربية السعودية، وتقديم كل منهما لنفسها كموازن إقليمي في مواجهة الدور السعودي. فقد كانت بعض الدول الخمس تجد في إيران والعراق موازناً إقليمياً تحتمي به في مواجهة السعودية.

ثاني هذه الأسباب امتلاك هذه الدول لثروات هائلة من النفط والغاز، ناهيك عن وجودها في قلب منطقة استراتيجية شديدة الحيوية للتجارة والأمن العالمي ما جعلها مثار اهتمام من جانب القوى الدولية الكبرى ومثار تنافس بين هذه الدول الأمر الذي وفر لها حماية دولية كافية جعلتها في غنى عن القبول بمظلة أمنية – دفاعية مع السعودية.

الأسباب السابقة مجتمعة حالت دون تمكين هذه الدول، على مدى السنوات الخمس التي أعقبت فشل مؤتمر مسقط للأمن الإقليمي الخليجي (نوفمبر ١٩٧٦)، من الانخراط

المشترك في منظومة أمن إقليمي باستثناء قبول كل منها "منفردة"، باستثناء الكويت، التوقيع على اتفاقية أمنية ثنائية مع السعودية تتعلق بالأمن الداخلي واهتمامات وزارات الداخلية، لكن سقوط نظام الشاه الحليف في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية (١١ فبراير ١٩٧٩) وظهور هذه الجمهورية كمصدر تهديد قوي للدول الست من خلال دعوتها لتصدير الثورة، ودخولها في صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم تفجر الحرب العراقية – الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) ومخاوف الدول العربية الخليجية الست من تداعيات هذه الحرب اقنع قادة الدول الخمس الصغيرة بقبول تأسيس مجلس التعاون، الذي كان حذراً منذ البداية في أن يحمل رسمياً اسم "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" وفضل أن ينأى بنفسه عن الدخول في صدام مبكر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول مسمى الخليج هل هو عربي أم فارسي خصوصاً وأن النظام الإسلامي الإيراني الجديد كان رغم شعاراته "الإسلامية" شديد الحرص على التشدد في كل ما له علاقة بالمصالح الوطنية حرصاً منه على إظهار الشاه المخلوع كمفرط في هذه المصالح.

هكذا نستطيع أن نقول أن مجلس التعاون الخليجي ولد ضعيفاً فلم تقبل الدول الخمس القبول به إلا اضطراراً بدافع درء المخاطر أكثر من حافز الطموح في تحقيق أو جني المكاسب، ولذلك حرص أن يحفظ لكل دولة استقلالها وسيادتها الكاملة، ولم يعط للمجلس "كمنظمة فرعية إقليمية" أي سلطة فوق سلطة الدول، وحصر دور المجلس في "الدور الاستشاري" وليس "الإلزامي". وعندما وقعت كارثة غزو العراق للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠) كلفت القمة الخليجية التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٠ بالدوحة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برئاسة لجنة تتولى وضع مقترحات لبناء نظام أمن خليجي، وفي القمة التالية في الكويت بعد تحريرها (ديسمبر ١٩٩١) قدم السلطان قابوس اقتراح تشكيل جيش خليجي موحد قوامه مائة ألف عنصر من أبناء دول المجلس الست لكن تم استبعاد هذا الاقتراح واكتفى القادة بتوجيه الشكر للسلطان قابوس، الأمر الذي أصابه بغصة لم تفارقه منذ ذلك الوقت وجعلته غير حريص على أن يشارك بنفسه في اجتماعات القمة الخليجية.

وهكذا حالت الخلافات والتنافسات دون تأسيس نظام أمن إقليمي مشترك وحالت دون تحويل المجلس إلى تكتل أمني – سياسي – اقتصادي قادر على موازنة القوتين الإقليميتين الكبيرتين في الخليج: إيران والعراق، وقادر على الحد من الاعتماد على الخارج في الشؤون الدفاعية، كما أنها فشلت في إنجاح تجربة الاتحاد الجمركي ومازالت مختلفة بشأن تقاسم العائدات، ولم تنجح في مشروع العملة الخليجية الموحدة واختلفت حول مكان البنك المركزي. حتى جاءت أحداث وتداعيات موجة الثورات العربية ابتداء من أوائل عام ٢٠١١ والتي امتدت إلى دولتين من أعضاء المجلس (البحرين وسلطنة عمان) لتفاقم من الخلافات التي تحولت إلى صراعات باتت تهدد وحدة المجلس وتطلعات النهوض به إلى اتحاد خليجي. على نحو ما حدث من فشل لدعوة ملك السعودية الراحل عبد الله بن عبد العزيز بتطوير المجلس إلى اتحاد خليجي يكون أقدر على القيام بالمهام ومواجهة التحديات (قمة ديسمبر ٢٠١١).

ثم ظهرت الفكرة مجدداً في القمة التشاورية (الرياض مايو ٢٠١٢) وأعيد تأجيلها إلى الاجتماع الوزاري الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٢ من منطلق أن الفكرة بحاجة إلى المزيد من الوقت للدراسة الشاملة والدقيقة، وكان من المفترض أن يكون موضوع هذا الاتحاد على رأس جدول أعمال القمة الخليجية الأخيرة التى عقدت في الكويت (١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣) ولكنها ولأسباب تتعلق بالموقف العماني الرافض جرى استبعادها وليس مجرد إرجاؤها، الأمر الذي وضع مستقبل المجلس نفسه أمام تساؤلات وتحديات شديدة الأهمية نظراً لغموض السياسات البديلة من ناحية والظروف الإقليمية شديدة الصعوبة من ناحية ثانية.

ففي مؤتمر "حوار المنامة" الأمني السنوي اختار يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني أن يعلن، وبصراحة، عن وجود خلافات حقيقية بين دول المجلس حول ما يطرح من مشروعات تخص السياستين الخارجية والدفاعية للمجلس، وعبر عن ذلك بإعلانه رفض بلاده أن تكون عضواً في الاتحاد الخليجي الذي كان من المقرر أن يناقش ضمن بنود أجندة القمة.

أعلن بن علوي ذلك في مداخلة له رداً على ما ورد في كلمة الدكتور نزار مدني وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية بجلسة في حوار المنامة كان عنوانها "الأمن الإقليمي والنزاعات والدول الكبرى" والتي تحدث فيها عن أهمية انتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد التي اعتبرها "ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية".

في هذه الكلمة دعا مدني دول المجلس أن تعمل على جعل منطقة الخليج العربي "منطقة قوة استراتيجية كبرى"، كما دعاها إلى "الحذر واليقظة" في التعامل مع التدخلات الخارجية، وإلى التوصل لتفاهمات مشتركة بشأن أهمية الاتفاق على إطار موحد للتعامل مع التحديات والتهديدات المحدقة بدول المجلس، معرباً عن اعتقاده أن هذا لن يتحقق إلا بالانتقال من مرحلة التعاون إلى التكامل والاتحاد الخليجي كإطار موحد يجمع دول المجلس. وكانت تعقيبات الوزير العماني على مداخلة الوزير السعودي مفاجئة وصريحة وربما صادمة.

تعقيبات يوسف بن علوي لم تكن محض صدفة بل كانت مدروسة جيداً ومتعمدة وركزت على محورين أولهما رفض مشروع الاتحاد الخليجي كبديل لمجلس التعاون، وثانيهما رفض القبول بتأسيس منظومة دفاعية مشتركة. فقد أعلن أنه في حالة طرح مشروع الاتحاد الخليجي فإن سلطنة عمان لن تكون عضواً فيه، كما أعلن عن استعداد بلاده للانسحاب من مجلس التعاون في حال الشروع في تأسيس الاتحاد الخليجي وقال: "إذا أقاموا الاتحاد لن نكون عضواً فيه" و"لن نكون جزءاً منه" لكنه أضاف "لن نمنع قيام الاتحاد، مع أن في إمكاننا أن نمنعه لأن قرارات المجلس يتم تبنيها بالإجماع". أما بالنسبة للترتيبات الأمنية والدفاعية فقال "إذا كانت هناك ترتيبات أخرى أو جديدة لدول المجلس نتيجة للصراعات الموجودة أو المستقبلية، فنحن لسنا طرفاً فيها ولن نكون طرفاً فيها"، وقال "ينبغي علينا أن ننأى عن الصراعات الإقليمية والدولية" مشيراً إلى أن "في داخل مجلس التعاون وخارجه نعتقد أن القوة لن تعني بالضرورة أن يتعسكر الناس من أجل الدخول في صراعات". وفي أحد اللقاءات

الصحفية زاد موقفه بهذا الشأن وضوحاً عندما قال "نحن غير مستعدين للدخول في أي صراعات.. ولا علاقة لنا بالمواجهات.. ولسنا ذاهبين في الصراعات على الإطلاق لا شرقاً ولا غرباً".

بعض المسئولين الخليجيين المشاركين في حوار المنامة كان ردهم على تهديدات الوزير العماني بانسحاب بلاده من مجلس التعاون هو "بسلامتهم" وهو رد، ولحسن الحظ، لم تأخذ به القمة التى فضلت الحفاظ على وحدة المجلس بتأجيل مشروع الاتحاد الخليجي، أو بالأحرى تجميده أو تجاهله مؤقتاً على نحو ما جاء في البيان الختامي للقمة، والأمرين معاً، الرد السلبي الاستهزاء والرد السلبي التجاهلي لا يمثلان حلاً للمأزق أو بالأحرى للأزمة التي تواجه المجلس وبالتحديد غياب التوافق حول الاستراتيجيات العليا للمجلس في مجالي السياسة الخارجية والأمن، وبوضوح أكثر إزاء إيران وما يعتبره البعض سياسة توسعية إقليمية، وما يسعى إليه البعض من حرص على تشكيل تكتل عسكري لموازنة القوة العسكرية الإيرانية، والتعامل مع إيران على أنها مصدر أساسي للتهديد، بل هناك من يريد أن يفرض إيران عدواً، أو العدو الاستراتيجي، ومن يرى ضرورة لخوض الصراع إلى نهايته مع إيران في سوريا على وجه الخصوص.

سلطنة عمان ضد هذا كله، هي لا تقبل أن تتعامل مع إيران كعدو، فالمنظور الاستراتيجي العماني للعلاقة مع إيران، سواء أيام الشاه أو بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية هو أن إيران شريك استراتيجي للسلطنة، كما أن سلطنة عمان ضد تحويل المجلس إلى تكتل عسكري هدفه خوض الصراع مع إيران، ولكنها تريد تعميم "الشراكة الإيرانية" مع مجلس التعاون.

هذا الموقف العماني من إيران لم يكن جديداً أو وليد صدفة فقد كانت عمان تاريخياً، ومنذ الانسحاب البريطاني من الخليج، تتعامل مع إيران (الشاه ومن بعده الجمهورية الإسلامية) كموازن في علاقاتها مع السعودية، كما أنها كانت ومازالت تلعب دور الطرف المناوئ لأي ميول من شأنها فرض "سياسة الاستتباع" داخل مجلس

التعاون لكن ما هو أهم هو أن عمان ترفض أن تدفع بالخليج في أتون صراعات يمكن تجنبها، لذلك كانت حريصة على نزع فتيل المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"مجموعة دول ٥+١" حول برنامج إيران النووي، على عكس السعودية ودول خليجية، لذلك قبلت أن تستضيف محادثات سرية أمريكية- إيرانية شاركت بريطانيا في بعض مراحلها لإيجاد حل سلمي لأزمة البرنامج النووي الإيراني وكانت محصلة هذه المفاوضات التي بدأت منذ مارس/ آذار ٢٠١٣ التوصل إلى اتفاق فيينا (٢٠١٥) المرحلي، الأمر الذي كانت له انعكاساته السلبية على علاقة عمان مع بعض دول المجلس التي تتعامل الآن مع إيران كمصدر أساسي للتهديد.

إرجاء مشروع الاتحاد الخليجي ترك مفعوله السلبي على مستقبل مجلس التعاون الخليجي. وقبل أن يستوعب المجلس هذه الصدمة تفجرت الأزمة الكبرى الراهنة في تاريخ المجلس بين قطر وثلاث دول من أعضاء المجلس الست (السعودية والإمارات والبحرين) إضافة إلى مصر، وهي الأزمة التي وصلت إلى طريق مسدود بعد فشل كل محاولات الحل، وكانت أسوأ نتائجها هو التسابق بين قطر والدول الخليجية الشقيقة الثلاث على كسب الدعم الأمريكى، أى كسب تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى ودفع المزيد من الفواتير كأثمان لهذا الدور والوجود العسكرى، وهو ما أغرى الرئيس الأمريكى دونالد ترامب على الإمعان فى إظهار العداء لإيران وتصعيد المواجهة معها، بالانسحاب من الاتفاق النووى، وتغليظ العقوبات ضدها، والسعى إلى تأسيس تحالف دولى عسكرى، وهو الوجه الأبرز للأزمة الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران.

أولوية "الموازن الخارجى" فى السياسة الدفاعية الخليجية

ارتبطت هذه الأولوية تاريخياً بالإنسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وتداعياته، كما ارتبطت بعاملين آخرين أولهما اختلال توازن القوى في إقليم الخليج بين الدول الثماني المشاطئة للخليج (إيران والعراق والسعودية والكويت وسلطنة عمان والإمارات وقطر والبحرين) وهي الدول المكونة لما نعتبره "نظاماً إقليمياً خليجياً" لصالح ثلاث دول إقليمية خليجية كبيرة هي إيران والعراق والسعودية، وثانيهما

القدرات الاقتصادية الهائلة (النفط والغاز والبترودولار) والموقع الإستراتيجي الذي أعطى للدول الصغيرة القدرة على إغراء أطراف خارجية للدخول كحليف أو موازن أو، بصراحة شديدة شراء الموازن الخارجي لمواجهة تسلط القوى الكبرى الإقليمية خاصة إيران والعراق التي اعتادت أن تدير تفوقها في القوة بشكل "غير تكافلي" واستعلائي ضد الدول الصغيرة في إقليم الخليج.

فالموازن الخارجي أو الحليف الخارجي الدولي (الولايات المتحدة وأحياناً بريطانيا أو فرنسا) والموازن الإقليمي (تركيا أو باكستان) كانا بمثابة الملاذ الآمن للدول الخليجية لمعالجة اختلال توازن القوى في الخليج، واستمر هذا التوجه للأسف، حتى بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي كان مقدراً له أن يحقق التوازن المفتقد في القوة بين دوله الست وكل من إيران والعراق، فلأسباب كثيرة تتعلق بخصوصيات المجلس ودوره الاستشاري المحدود لم يستطع أن يتحول بالدول الست أعضائه إلى ما نسميه بالتجمع الأمني (Security Community)، رغم استمرار تمسك دول المجلس بصيغة الأمن العسكري الذي استنزف قدرات مالية هائلة وأدى إلى عسكرة الخليج دون أن يحقق الأمن أو الشعور بالأمن، فالإخفاق في تحقيق الأمن وتفاقم مصادر التهديد كانت تدفع دائماً بتصعيد الاعتماد على الموازن الخارجي الأمريكي بصفة خاصة وبالذات ابتداءً من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ التي دفعت بالدول الست إلى الارتباط عضوياً باتفاقيات دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة وغيرها، اتفاقيات ثنائية ابتعدت كلياً عن مفهوم "الأمن الجماعي" الذي لم يرد على خاطر الأمريكيين نهائياً الذين حرصوا على محاربة واحتواء كل محاولة خليجية للتوحد والاندماج لدرجة رفضهم لتوقيع "اتفاقية تجارة حرة جماعية" أمريكية مع مجلس التعاون الخليجي، وأصرت واشنطن على أن تكون هذه الاتفاقيات ثنائية بينها وبين كل دولة من الدول الست على حدة، رغم ذلك ظل التعلق السعودي والخارجي خاصة بالموازن أو الحليف الأمريكي يحتل الأولوية القصوى في اعتبارات الأمن الخليجي.

فعلى الرغم من كل الإحباط السعودي والخليجي من تورط الولايات المتحدة في

تسليم العراق لإيران، والتردد في التدخل العسكري في سوريا، والتلميح إلى انتهاج إستراتيجية أمريكية جديدة تعطي الأولوية لإقليم جنوب شرق آسيا على حساب الالتزامات الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التقارب الأمريكي مع إيران وقيادة واشنطن المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران يجعل إيران "قوة نووية" ويفتح أبواب التعاون الأمريكي – الإيراني في قضايا إقليمية اندفعت السعودية والدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي نحو واشنطن للتوقيع على معاهدة دفاع مشترك مع واشنطن هدفها فرض "معادلة توازن قوى جديدة" في الخليج بديلة للمعادلة القائمة التي تعمل لصالح إيران، أي أنهم حرصوا على الاستجابة لدعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعقد لقاء موسع على مدى يومين (١٣ و١٤ مايو ٢٠١٥) في واشنطن ومنتجع كامب ديفيد بدافع من خوض الصراع ضد إيران اعتماداً على قيام الأمريكيين بالدفاع عن أمن هذه الدول واعتماداً على أن يتولى الأمريكيون دعم القدرات العسكرية الخليجية من خلال التوقيع على معاهدة "دفاع مشترك" على غرار معاهدة "حلف شمال الأطلسي" إضافة إلى الطموح بأن تتبنى واشنطن الرؤى والمطالب الخليجية وبالذات احتواء إيران والتعامل معها كمصدر أساسي للتهديد، حسب ما ذكرته صحيفة "واشنطن تايمز" على لسان "جيد بابين" مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (في عهد الرئيس جورج بوش) الذي قال أن "قادة السعودية ودول الخليج الأخرى سيحاولون في هذه القمة السعي للوصول إلى اتفاق على شاكلة مذكرة تفاهم تلتزم الولايات المتحدة بموجبها باحتواء إيران وبيع دول الخليج أسلحة عسكرية نوعية".

هذه المطالب لها معنيان أولهما أن الدول الخليجية وعلى الأخص المملكة العربية السعودية ذهبت إلى واشنطن ولقاء كامب ديفيد من أجل تأسيس "معادلة توازن قوى إقليمية جديدة" بدلاً من معادلة توازن القوى التي كانت تعمل لصالح إيران، وبالذات بعد نجاح إيران في التوقيع على "اتفاق إطار" يضع أسس اتفاق طويل المدى لحل أزمة برنامجها النووي.

أما المعنى الثاني أن دول الخليج عادت لتعطي كل الأولوية للدور الأمريكي وللتحالف مع أمريكا على حساب طموحات أخرى بديلة جرى التعبير عنها بأن تكون الشراكة الإستراتيجية المصرية – الخليجية عبر "القوة العسكرية العربية المشتركة" التي صدر بها قرار في القمة العربية السادسة والعشرين التي عقدت بمدينة شرم الشيخ (مارس ٢٠١٥) هي مركز الاهتمام أو الثقل في بناء الأمن الخليج والأمن القومي العربي وبالذات في السنوات الثلاث الأخيرة وعلى حساب قناعة خليجية ترسخت خلال تلك السنوات أخذت تشكك في جدية التزامات أمريكية مسبقة بأمن الدول الخليجية خصوصاً بعد الانحياز الأمريكي لإيران في العراق وللإخوان في مصر وعدم مشاركة الدول الخليجية موقفها من الأزمة السورية.

ورغم فشل الحصول على موافقة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لتأسيس حلف إستراتيجي ضد إيران، عادت الدول الخليجية لتجديد مسعى تحقيق "الأمن بالوكالة" والتعويل على "الموازن الخارجي" مرة أخرى مع بريطانيا أولاً قبل أن تكشف الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس دونالد ترامب عن ميولها العدوانية المفرطة ضد إيران، وذلك عندما حضرت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي جانباً من القمة الخليجية التي عقدت في العاصمة البحرينية المنامة (٦-٧ ديسمبر ٢٠١٦)، وثانياً مع الولايات المتحدة بعد أن أظهر الرئيس ترامب حرصه على مواجهة إيران والتخلص من الاتفاق النووي الموقع معها ومناهضة ما اعتبره سياسة إقليمية إيرانية عدوانية، وأبدى استعداده لتأسيس تحالف إستراتيجي مع دول مجلس التعاون ودول أخرى عربية لمواجهة ما اعتبره "خطراً إيرانياً".

هذا الاندفاع الخليجي نحو بريطانيا مجدداً ثم الولايات المتحدة كموازن خارجي للقوى المعادية رغم كل عثرات التعويل الخليجي على خيار "الأمن بالوكالة" يؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي مازالت، عند موقفها التقليدي، عازفة عن الانخراط في أي تجربة أكثر تكاملية واندماجية، الأمر الذى أدى إلى نتيجتين مترابطتين الأولى هى الإفراط فى الاعتماد على الولايات المتحدة كضامن للأمن، والثانية إلى تبنى

الإستراتيجية الأمنية فى الخليج بالعامل مع إيران بإعتبارها "العدو" على حساب العدو الإستراتيجى للأمة العربية، بل والتعامل مع هذا العدو باعتباره إما "حليفاً محتملاً" أو حتى "حليفاً مؤكداً" فى الصراع ضد إيران، أخذاً بسياسة "عدو عدوى صديقى" على أساس العداء الشديد الذى تتعامل به إسرائيل مع إيران بدعم وتوظيف أمريكى، ومن ثم جاءت الأزمة الأمريكية- الراهنة مع إيران لتعبر عن جوهر الصراع التاريخى الممتد فى الخليج باعتباره صراعاً من أجل فرض السيطرة والهيمنة الأمريكية على الخليج.

ثانياً: كيف ستؤثر الأزمة الأمريكية – الإيرانية على الأمن الخليجى

الأزمة التى تفجرت فى مايو ٢٠١٨ بسبب توقيع الرئيس الأمريكى دونالد ترامب قراره بالانسحاب من الاتفاق النووى الموقع مع إيران من جانب "مجموعة دول ٥+١" بما فيها الولايات المتحدة، وتفعيل العقوبات الموقعة على إيران، وبعدها إعلانه فى أغسطس ٢٠١٨ تشديد هذه العقوبات لمنع إيران من تصدير نفطها، والاحتكاكات التى حدثت بعد ذلك فى بحر عمان وخليج هرمز بين بحرية الحرس الثورى الإيرانى وبعض الناقلات، وإن كانت الولايات المتحدة لم تستطع إثبات أن إيران هى المسئولة عن محاولة تفجير ناقلات بحر عمان، ثم إسقاط إيران لطائرة تجسس أمريكية متطورة (طائرة درون)، وما تلا ذلك من احتكاكات بين بحرية الحرس الثورى وناقلات فى الخليج وإسقاط طائرة تجسس أمريكية متطورة بدون طيار (درون) فوق مضيق هرمز، على أنها محاولة أمريكية للإعلان، بصوت عال شديد الصخب، أنها وحدها من يقدر على حماية أمن الخليج، وأن إيران هى الخطر وهى العدو الذى يجب مواجهته والتخلص منه، بكل ما يتضمنه ذلك من فرض استقطاب دولى- إقليمى فى الخليج والشرق الأوسط، وما يتضمنه من عسكرة مجددة للخليج تبرر حصولها على كل فواتير استنزاف الأموال الخليجية لدعم الموازنة الأمريكية وإنجاح الرئيس دونالد ترامب فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة من منظور نجاحه غير المسبوق فى دعم الاقتصاد الأمريكى.

وإذا كان من الممكن الحديث عن وجود ثلاث مسارات تقليدية لمستقبل حل هذه الأزمة هى: الحل الشامل أو الحل الجزئى، أو الإخفاق، فإن التطورات الواقعية للأزمة ترجح خيار "التصعيد المنضبط"، أى مسار "الحل الجزئى" أو المرحلى، فهو استبعاد كامل للحل العسكرى، وهو من ناحية أخرى يبقى الأزمة ساخنة، ويبقى إيران تحت ضغط الاستنزاف والتهديد، لإجبارها على الانصياع للمطالب الأمريكية، كما يبقى الولايات المتحدة قادرة على حماية حلفائها فى الخليج ولو ظاهرياً.

فالأزمة من وجهة النظر الإيرانية تتلخص في أنها محاولة أمريكية مدبرة لكسر الإرادة الوطنية الإيرانية، وربما تتصاعد إلى مستوى العمل على إسقاط النظام الحاكم الذي تعتبره واشنطن تهديداً للمصالح الأمريكية ولحلفاء واشنطن في إقليم الشرق الأوسط، بدليل الانسحاب الأمريكي الانفرادي من الاتفاق النووي الموقع بين إيران و"مجموعة دول ٥+١" ومن بينها الولايات المتحدة والصادر به قرار دولي من مجلس الأمن، والطموح الأمريكي لفرض قرار آخر بديل هدفه تصفية البرنامج النووي الإيراني وتدمير القدرات الدفاعية الإيرانية وفي المقدمة منها برنامج إنتاج الصواريخ الباليستية إضافة إلى إملاء شروط على سياسة إيران الإقليمية تخدم حلفاء واشنطن وفي المقدمة منهم الكيان الصهيوني. أما الولايات المتحدة فترى في النظام الإيراني الحاكم تهديداً للمصالح الأمريكية وترى في البرنامج النووي الإيراني وبالتحديد في الاتفاق النووي الذي لا يضع نهاية لطموحات إيران النووية ويستثني القدرات الصاروخية الإيرانية، ولا يضع قيوداً على سياسة إيران الإقليمية التي وصفها مايك بومبيو وزير الخارجية بـ "الخبيثة".

هذه هي الأسباب المباشرة للأزمة التي لها بالطبع خلفيات تاريخية عميقة وطويلة، لكن إصدار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراره بتفعيل العقوبات ضد إيران وضع الأزمة على مسار جديد يخدم إيران إذا هي استطاعت أن تبلور الأزمة على أنها عدوان أمريكي مدبر وخروج أمريكي متعمد على الشرعية والقوانين الدولية، لكن على الجانب الآخر تسعى الولايات المتحدة إلى تصوير إيران باعتبارها "دولة مارقة" تهدد

الأمن والسلم الدوليين، وهذا يستدعي اصطفاف دولي ضدها، فهو يرى أن الاتفاق النووي الذي جرى التوقيع عليه في عهد سلفه باراك أوباما اتفاق "رهيب" و"كارثي"، ولذلك تورط في تحذير الدول التي تتعاون مع إيران، وفي مقدمتها الدول الخمس الأخرى في "مجموعة ٥+١" التي وقعت الاتفاق والحريصة على استمراره وتشجيع إيران على عدم الانسحاب منه بـ "عواقب وخيمة" وتابع "تحض كل الدول على اتخاذ خطوات مشابهة (للموقف الأمريكي) لتوضيح أن النظام الإيراني يواجه خيارين إما تغيير سلوكه المهدد والمزعزع للاستقرار ودمجه مجدداً في الاقتصاد العالمي، وإما الاستمرار في مسار العزلة الاقتصادية".

أركان إدارة ترامب كان لها إسهاماتها في تقديم المزيد من توضيح جوانب الأزمة. فقد شدد مايك بومبيو وزير الخارجية على أن "العقوبات هدفها مواجهة النشاطات الخبيثة للنظام الإيراني وحضه على استخدام موارده لمساعدة مواطنيه لا دعم الإرهاب وإثراء قياداته". وكان بومبيو قد علق على مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي سبق إصداره قرار تفعيل العقوبات ضد إيران بأيام قليلة للقاء الرئيس الإيراني والتفاوض معه حول الملف النووي الإيراني بأن "لقاء القمة هذا قد يحصل في حال أظهر الإيرانيون أنهم مستعدون لتغييرات جوهرية في طريقة معاملة شعبهم، وإذا غيروا سلوكهم الخبيث في الشرق الأوسط، وإذا أظهروا انفتاحاً على اتفاق نووي يمنع حقاً الانتشار النووي". أما جون بولتون مستشار الأمن القومي فقد دعا إيران إلى "قبول عرض الرئيس ترامب للتفاوض معهم، والتخلي عن برامجهم للصواريخ الباليستية، والأسلحة النووية بشكل كامل يمكن التحقق منه"، وحذر بولتون الإيرانيين من أن "إغلاق مضيق هرمز سيكون أكبر خطأ يرتكبونه"، ولكنه عاد مستدركاً ليقول "أن تهديداتهم جوفاء".

هذا التصعيد جاء عقب ما يمكن اعتباره محاولة تهدئة مؤقتة حاولها الرئيس الأمريكي بعد تصعيد غير مسبوق في الأزمة من الجانبين الإيراني والأمريكي. محاولة ترامب للتهدئة جاءت في إجابة على سؤال عن احتمال لقائه نظيره الإيراني حسن

روحاني قال فيه "لا أدري إن كانوا مستعدين. اعتقد أنهم يريدون لقائي.. أنا مستعد للقائهم متى أرادوا" معتبراً أن هذا اللقاء "سيكون جيداً لهم وجيداً لنا وجيداً للعالم أجمع، خصوصاً إذا ما استطعنا أن نفعل شيئاً ذا مغذى لا يكون إهداراً للوقت كالاتفاق السابق". هذه كانت خارج سياق الأزمة وضمن مناورات ترامب، واعتبرها نشاك شومر زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأنها مجرد "محاولة لصرف أنظار الأمريكيين عن الظروف التي أحاطت بالقمة التي عقدها الرئيس (ترامب) مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي" واعتبر شومر أن السياسة الخارجية لترامب "تكمن في إشعال حريق، كي يتمكن من أداء دور إطفائي".

أكبر دليل على عدم جدية هذه التهدئة أنها جاءت بعد رد عاصف لترامب على تهديدات ساخنة للرئيس الإيراني حذر فيها الرئيس الأمريكي من تهديد إيران بمنعها من تصدير نفطها. فقد خاطب روحاني ترامب قائلاً: "من يفهم قليلاً في السياسة لا يقول: يجب منع تصدير إيران نفطاً" كما خاطبه "أنت تعلن الحرب ثم تتحدث عن رغبتك في دعم الشعب الإيراني، لا يمكنك تحريضه على أمنه ومصالحه.. لا تعبث بذيل الأسد لأنك ستندم.. لا نريد حرباً وصراعاً مع آخرين، وعلى الأمريكيين أن يدركوا أن السلام مع إيران هو أم السلام وأن الحرب معها هي أم كل الحروب، وأن التهديدات مرفوضة، ونحن نثق بقدراتنا". هذا التصعيد الإيراني لم يفوته الرئيس الأمريكي ففي اليوم نفسه (٢٠١٨/٧/٣٠) رد ترامب على حسابه في "تويتر" بالبنط الكبير قائلاً: "إياك وتهديد الولايات المتحدة مجدداً وإلا ستواجه تداعيات لم يختبرها سوى قلة عبر التاريخ"، وتابع "لم تعد دولة يمكن أن تسكت عن تصريحاتك المختلة حول العنف والقتل. كن حذراً".

هذا التصعيد المتبادل يلخص حدود الأزمة، خصوصاً وأن التصعيد الأمريكي جاء مصحوباً بحملة يدعمها وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون تستهدف تضييق الخناق اقتصادياً على إيران في محاولة لتحريك الشعب من الداخل لفرض التغييرات المطلوبة في السياسة الإيرانية، كما أن التصعيد الإيراني جاء

مصحوباً بتهديدات قوية على ألسنة كبار المسئولين العسكريين والسياسيين بإعاقة تصدير كل نفط إذا منعت إيران من تصدير نفطها، ويرفض ما اعتبره البعض مبادرة أمريكية للتفاوض بين الرئيسين الأمريكي والإيراني.

هناك من يرى أن الأزمة من المنظور الأمريكي ليس كما يقول وزير الخارجية بومبيو "لا تستهدف تغيير النظام بل تغيير سلوكه"، بل تستهدف إسقاط النظام والتمهيد لثورة من الداخل أو بشن عدوان يستهدف تدمير القدرات النووية الإيرانية إما مباشرة أو عبر تقديم كل القدرات المطلوبة للقيام بهذا العمل لإسرائيل. فقد تحدث وزير الطاقة الإسرائيلي "يوفال شناينتس أمام ندوة موسعة (٢٠١٨/٧/١١) في القدس تحت عنوان "هل إيران في طريقها للانهيار الاقتصادي" قال فيها أن "النظام الإيراني سيسقط خلال عام واحد، في حال استمرت الضغوط الاقتصادية عليه، خاصة مع إعلان الرئيس ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي". وكانت هذه الندوة قد خرجت بمجموعة من الاستنتاجات المهمة من بينها استمرارية نية واشنطن تدمير المفاعلات النووية الإيرانية، حتى لو تطلب الأمر التدخل العسكري أو القيام بعمليات عسكرية ضد إيران، وأن "الضغوط الاقتصادية المستمرة على إيران يمكنها أن تستهدف النظام الإيراني، وأنه على طهران الاختيار بين العودة لمائدة المفاوضات، أو استمرار الضغوط الاقتصادية وفرض العقوبات، واستعداداتها لتقديم تنازلات للولايات المتحدة.

تزامن مع هذه الاستنتاجات تقرير نشره موقع "ديبكا" الاستخباراتي الإسرائيلي بداية شهر يوليو ٢٠١٨ جاء فيه أن "الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتخذ قراراً عسكرياً بشأن إسرائيل". وقد نسب ذلك لمصادر عسكرية في واشنطن، لكن حديث الموقع الإسرائيلي لم يكن يشير إلى عام ونصف سابقين بل إلى إقرار ترامب مؤخراً "خطة" شاملة لتعزيز القدرات العسكرية لإسرائيل استعداداً لمواجهة حاسمة محتملة مع إيران بما فيها هجوم صاروخي باليستي عبر تزويدها بطائرات "بوينج سي ٤٦" لتزويد مقاتلاتها بالوقود في الجو للقيام بمهمات قتالية بعيدة، وهو الأمر الذي كان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قد رفضه تماماً لمنع تل أبيب من مهاجمة إيران.

الرئيس الإيراني حسن روحاني قدم تحليلاً دقيقاً للخطاب السياسي الأمريكي العدائي ضد إيران واعتبر (٢٠١٨/٧/٣٠) أن إيران "تتعامل بذكاء مع عدم نضج ترامب"، كما اعتبر أن "إيران أمامها طريقين: إما الاستسلام وإما المقاومة، والحوار مع أمريكا لا معنى له سوى الاستسلام ونهاية الإنجازات الإيرانية"، وخاطب الشعب الإيراني قائلاً: "سنهزم أمريكا معاً، سنتكبد تكاليف ضخمة، ولكن ما سنجلبه سيكون أضخم بكثير". وألمح إلى أن إيران "تريد، في الظروف الجديدة" إصلاح علاقاتها مع السعودية والإمارات والبحرين"، ومشيراً إلى أن "علاقات طهران مع موسكو مبنية على المصالح المشتركة". رغم ذلك فإن إيران حرصت على أن تكون عقلانية أمام الرأي العام العالمي في تعاملها مع دعوة الحوار المعروضة من الرئيس الأمريكي، لذلك رد حميد أبو طالب مستشار روحاني على العرض الأمريكي بأن "من يؤمنون بالحوار وسيلة لحل الخلافات.. عليهم أن يلتزموا بأدواته.. فاحترام الشعب الإيراني، وخفض التصرفات العدائية وعودة أمريكا للاتفاق النووي من شأنها تمهيد الطريق غير المعبَّد الراهن". وزاد الرئيس روحاني نفسه هذا الأمر توضيحاً في تعليقه على خطاب ترامب الذي أعلن فيه قراره بتفعيل العقوبات ضد إيران، كان روحاني حريصاً في رده على مخاطبة العالم وإظهار أن إيران ضحية للتعسف الأمريكي، وهو هنا يحدد معالم التحرك الرامي إلى تجنب المواجهة وفتح مجالات لحل الأزمة مع التزام صارم بعدم التنازل عن الحقوق.

ففي هذا الرد قال روحاني أن "إجراء مفاوضات مع فرض عقوبات أمر غير منطقي"، وزاد "الأمريكيون يفرضون عقوبات على أطفال إيران ومرضاها وعلى الأمة"، وقال "نفضل دوماً الدبلوماسية والمحادثات لكنها تتطلب الأمانة. الولايات المتحدة تعيد فرض عقوبات على طهران وتنسحب من الاتفاق النووي، ثم تريد إجراء محادثات معنا". واختتم روحاني رده بقوله: "على أمريكا أن تثبت أنها راغبة في تسوية المشكلات عبر المحادثات".

هذه الأجواء تراجعت جزئياً مع تفجر ما يمكن اعتباره "حرب ناقلات جديدة في

الخليج"، ويمكن وصف أهم معالم الأزمة الراهنة التى تهدد الأمن فى الخليج على النحو التالى:-

١- السعى الأمريكى الدءوب إلى احتواء إيران إن لم يكن إسقاط نظام الحكم الإيرانى بإعتباره نظاماً عدوانياً يهدد المصالح الأمريكية فى الخليج والشرق الأوسط ومصالح الحلفاء الإقليميين (إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين)، والعمل على تأسيس تحالف دولى ضد إيران فى الخليج يفرض عليها الانصياع إلى المطالب الأمريكية التى عرضها وزير الخارجية الأمريكى وتشمل: البرنامج النووى الإيرانى، والقدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية، وسياسة إيران الإقليمية.

٢- فشل الولايات المتحدة فى تأسيس هذا التحالف الدولى لرفض روسيا والصين والقوى الدولية الأخرى خاصة الهند وباكستان وتركيا وغيرها، وتردد الدول الأوروبية الحليفة خاصة الدول الثلاث الموقعة على الاتفاق النووى والحريصة على إرضاء إيران ومنعها من الانسحاب من هذا الاتفاق، والحريصة أيضاً على عدم إغضاب الولايات المتحدة.

٣- سعى الولايات المتحدة بعد فشل مسعاها لتشكيل تحالف دولى ضد إيران على غرار التحالف الدولى الذى سبق أن شكلته ضد العراق، وبعد فشلها قبل ذلك فى تأسيس ما اعتبر تحالفاً إقليمياً إستراتيجياً جديداً يضم الولايات المتحدة و"دول سنية معتدلة" (السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن) ومفتوح لمشاركة دول أخرى أبرزها بالطبع إسرائيل، إلى تشكيل تحالف دولى عسكرى للحفاظ على أمن المضايق والممرات البحرية فى الخليج العربى ومضيق هرمز وبحر العرب ومضيق باب المندب استغلالاً للأحداث الأخيرة التى وقعت فى الخليج، لكن هذا التوجه يواجه هو الآخر فرصاً محدودة فى ظل التردد الأوروبى والرفض الروسى والصينى وظهور أفكار أخرى بديلة ومنافسة للطرح الأمريكى.

فقد كشف الجنرال جوزيف دانفورد رئيس هيئة الأركان الأمريكية أن الولايات المتحدة تسعى إلى تشكيل "تحالف عسكرى" لحماية المياه الإستراتيجية قبالة إيران

واليمن، وأن الولايات المتحدة ستوفر سفن قيادة لهذا التحالف العسكرى وستقود جهوده للمراقبة والاستطلاع. ونظراً للرفض الأوروبى لهذا التوجه أعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها المستقيل جيريمى هانت عن خطط لتشكيل قوة بحرية بقيادة أوروبية لحماية الملاحة فى الخليج وذلك عقب احتجاز إيران لناقلة النفط التى ترفع العلم البريطانى فى الخليج، وكان هانت شديد الوضوح أمام البرلمان البريطانى فى تحديد الهوية الأوروبية "وليس" الأمريكية لهذه القوة بقوله أنها "لن تكون ضمن السياسة الأمريكية الرامية إلى ممارسة أقصى درجة من الضغوط على إيران".

هذا الموقف البريطانى أجبر الأمريكيين على القبول بالأمر الواقع والأخذ فى الاعتبار أن الأوروبيين لن يكونوا مشاركين فى القوة التى يسعون إلى تشكيلها، وأن القوة الأوروبية إذا تشكلت لن تكون ضمن المشروع الأمريكى، لذلك اضطر وزير الدفاع الأمريكى الجديد "مارك إسير" إلى الإعلان أن "المبادرة الأوروبية لضمان أمن الملاحة البحرية فى الخليج (مكملة) للولايات المتحدة لمنع استفزازات إيران".

٤- لم يتوقف أمر الفشل الأمريكى فى تشكيل القوة العسكرية أو "التحالف الدولى العسكرى لحماية الملاحة البحرية فى الخليج" بعد أن فشلت فى تأسيس "تحالف دولى ضد إيران" عند هذا الحد، بل أخذت فرنسا على عاتقها مسئولية إفشال المسعى البريطانى لتأسيس قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن القوة الأمريكية لحماية الأمن فى الخليج، وذلك من خلال الحرص على تفريغه من مضمونه العسكرى تماماً على نحو ما جاء على لسان جان إيف لورديان وزير الخارجية الفرنسى أمام برلمان بلاده بقوله "إننا فى هذا الوقت نعمل على مبادرة أوروبية مع البريطانيين والألمان بحيث نوفر مهمة متابعة ورقابة الأمن البحرى فى الخليج". وهذا يعنى حسب قوله أن "مهمة الرقابة والمتابعة" بعيدة كل البعد عن "قوة الحماية البريطانية". كما حرص الوزير الفرنسى على تأكيد أن مهمة "متابعة ورقابة الأمن البحرى فى الخليج ليست عسكرية، وأن المحافظة على الأمن فى

الخليج يجب أن تأتى عبر العمل الدبلوماسى"، داعياً الشركاء الأوروبيين إلى "التفكير معاً بمنطق أمن مشترك فى الخليج بطريقة دبلوماسية".

هذا الموقف الفرنسى يأتى متوافقاً مع مسعى الوساطة الفرنسية بين واشنطن وطهران ومسعى فرنسا إلى "نزع التوتر" أو "تهدئة التوتر" وليس إلى تأزيم الموقف. يحدث هذا فى ظل المسعى الفرنسى، المدعوم ألمانياً، بإقناع طهران باستمرار الإلتزام بالاتفاق النووى، والعمل مع الشركاء الموقعين على هذا الاتفاق، على نحو ما جرى فى اتفاق فيينا الأخير (الأحد ٢٨/٧/٢٠١٩) لإيجاد وسائل طمأنة كاملة لإيران كى تبقى على إلتزامها بالاتفاق، وأيضاً فى ظل التفاهمات المتواصلة بين الرئيسين الفرنسى إيمانويل ماكرون والرئيس الإيرانى حسن روحانى لنزع فتيل المواجهة بين واشنطن وطهران (زيارة كبير مستشارى ماكرون لطهران وزيارة عباس عراقجى نائب وزير الخارجية الإيرانى إلى باريس أبرز معالم هذاالتوجه).

٥- دخول روسيا مدعومة من الصين كطرف مباشر فى معادلة الأمن الخليجى من خلال المبادرة الروسية الجديدة التى حملت العديد من المؤشرات المهمة أبرزها: حرص روسي- صينى على الوجود المباشر فى الأمن الخليجى وأمن الشرق الأوسط ومزاحمة واشنطن فى هذا الأمر، واهتمام روسى بإبعاد الوجود العسكرى الأمريكى من الخليج من خلال الدعوة إلى "منع عسكرة الأمن فى الخليج، ثم توسيع مجال الأمن الخليجى بربطه أولاً بأمن الشرق الأوسط، وبإدخال أطراف دولية وإقليمية جديدة فى هذه المعادلة من خلال الدعوة إلى تأسيس مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط.

هذه المبادرة الروسية تهدف فى جوهرها إلى "تمييع" لمعادلة الأمن فى الخليج، وتهميش التركيز الأمريكى على الخطر الإيرانى، بل وتهميش الأزمة الأمريكية مع إيران، ونزع سطوة الولايات المتحدة وتفردها بالسيطرة على تفاعلات الأمن فى الخليج، ودمج إيرن فعلياً فى هذه المعادلة المطلوبة للأمن الخليجى، وهى المعادلة التى ترى موسكو أنها شديدة الارتباط بالأمن والسلام فى الشرق الأوسط، ولعل هذا ما

يفسر الحرص الأمريكى على العمل من أجل إجهاض هذه المبادرة بـــ "الصمت" نحوها، لكن رد فعل موسكو يبدو أنه لم يتبلور بعد.

ثالثاً: المشاهد المستقبلية للأمن الخليجى

تصعيد الأحداث على النحو المشار إليه، وإن كان يدفع بأزمة الأمن الخليجى إلـــى الذروة، ويضع الجميع وجهاً لوجه أمام مشهد "حافة الهاوية" الذى من شأنه أن يحسم مستقبل حل الأزمة الأمريكية- الإيرانية: الحرب أم التفاوض، إلا أنه تصعيد يحـــمـــل خصوصية جديدة لهذه المرحلة من المواجهة تتلخص فى وضع الولايات المتحدة أمـــام مأزق كبير من شأنه أن يفرض فى النهاية "خيار التفاوض" كخيار معتمد لحل الأزمـــة، ويضع نهاية "لخيار الحرب". هذا المأزق يأتى محصلة لخمس تطورات شديدة الأهمية، سوف تلعب الدور الأبرز فى بلورة وصياغة المشهد المستقبلى للأمن الخليجى هى:-

أن الولايات المتحدة غير مستعدة الآن، إن لم تكن غير قادرة، للتورط فـــى حـــرب ضد إيران، لأسباب كثيرة من أبرزها أن الرئيس الأمريكى بدأ فعلياً معركة التجـــديـــد الانتخابى للرئاسة، وأنه غير مستعد للتورط فى حرب يدرك أن الخسائر ســـتـــفـــوق المكاسب وفقاً للحساب الذى يجيده "التكلفة/ العائد"، خشية أن يؤثر ذلك سلبياً عـــلـــى فرصه الانتخابية. إضافة إلى الأزمة التى تواجه الرئيس من جانب الـــكـــونـــجـــرس وشراسة المنافسين الديمقراطيين لتصيد الأخطاء التى يقع فيـــهـــا لإفســـاد فـــرصـــه الانتخابية، فضلاً عن أن الكونجرس قد لا يمكنه من إتخاذ قرار بشن حرب ضد إيران، خصوصاً فى ظل التحولات التى تحدث من بين عدد كبير من الأعضاء ضد المملـــكـــة العربية السعودية والعلاقات الأمريكية- السعودية سواء بالنسبة لرفضهم لـــلـــحـــرب السعودية فى اليمن أو إدانتهم لممارسات يرونها مناهضة لحقوق الإنسان فى المملكـــة ومن أبرزها بالطبع جريمة إغتيال الصحفى السعودى جمال خاشقجى بمقر القنصليـــة السعودية فى اسطنبول. عجز الولايات المتحدة عن خوض حرب ضد إيران رغم كـــل الضجيج الإعلامى الذى يلعب فيه الرئيس دونالد ترامب نفسه وصقوره داخـــل الإدارة الدور الأساسى فى الإمعان فى إظهار القدر الأعلى من العداء لإيران، من شـــأنـــه أن يفرض حقيقة شديدة الأهمية بالنسبة لمستقبل الأمن الخليجى هى أن الولايات المتحدة

لم تعد قادرة على فرض نفسها القوة المتفردة بالسيطرة على الأمن الخليجى، خاصة فى ظل الحرص الشديد من قوى دولية على منازعة الأمريكيين هذا الأمر، خاصة روسيا والصين والهند ودول أوروبية أخرى خاصة فرنسا.

أن دول الاتحاد الأوروبى خاصة فرنسا وألمانيا لن تكون، كسابق عهدها، دمية فى يد الأمريكيين فالحرب التجارية التى تخوضها الإدارة الأمريكية ضد الكثير من هذه الدول، بل وضد حلف شمال الأطلسى، أخذ يدفع الاتحاد الأوروبى إلى الحرص على الانحياز للمصالح الأوروبية عندما تتعارض مع المصالح الأمريكية، والسعى إلى تأسيس هوية عسكرية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسى، بل والدعوة إلى تشكيل "جيش أوروبى موحد" التى يتزعمها الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون. هذا التباعد المتصاعد فى المصالح الأوروبية- الأمريكية من شأنه أن يحول دون نجاح المسعى الأمريكى لتشكيل "قوة عسكرية بحرية" بقيادة أمريكية بذريعة حماية أمن السفن التجارية والمضايق البحرية تستهدف التحرش بإيران ومنع إيران من امتلاك القدرة على فرض نفوذها العسكرى وتحقيق ما تريده من إثبات أنها قوة إقليمية صاحبة حق وقدرة فى حماية أمن الخليج ومضيق هرمز.

هذا الإستنتاج يتأكد أيضاً فى ظل الظروف الصعبة التى تواجه رئيس الحكومة البريطانية الجديد بوريس جونسون الذى يواجه أزمة ثلاثية الأبعاد داخل حزبه أولاً لوجود قوة كبيرة ترفض انتخابه زعيماً لحزب المحافظين وثانياً فى أوساط الرأى العام البريطانى الرافض لسياسة جونسون المناوئة للاتحاد الأوروبى وإصراره على سياسة "البريكست" (الخروج البريطانى من الاتحاد الأوروبى) وثالثاً مع الاتحاد الأوروبى بسبب تهديداته بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبى دون اتفاق. هذه الأزمة المركبة تجعل من جونسون فى وضع لا يسمح له الآن بتوريط بريطانيا فى مواجهة عسكرية مع إيران، أقصى ما يمكن أن يقوم به هو تنسيق مع واشنطن فى إدارة الأزمة مع إيران.

نجاح إيران فى فرض نفسها كقوة إقليمية قادرة على الصمود الاقتصادى أمام أعتى العقوبات الأمريكية وقادرة على التحدى العسكرى، وفرض معادلة "توازن الردع"

فى التعامل مع الولايات المتحدة، لم تنجح إيران فى ذلك فقط، بل نجحت، وهذا هو الأهم، فى الإثبات بالدليل القاطع للدول العربية الخليجية أن الولايات المتحدة "لن تخوض من أجلهم حرباً ضد إيران يمكن أن تكون لها سلبيات على المصالح الأمريكية".

لم تستطع إيران أن تثبت فقط حقيقة أن الولايات المتحدة "حليف غير مأمون"، بل أن تؤكد أيضاً وبالدليل القاطع أنها ستخرج من هذه الأزمة أكثر قوة، وإن كانت وستبقى، بغض النظر عن نظام الحكم فى طهران (إمبراطورى أم جمهورية إسلامية) قوة خليجية بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الدينية والبشرية بين ضفتى الخليج العربى. هذه النتائج كلها تعنى أن طموح دول الخليج العربية بعزل إيران عن أمن الخليج من خلال الانخراط فى تحالفات دولية، والاحتماء بـ "موازن خارجى" سواء كان دولياً (الحليف الأمريكى) أو إقليمياً (إسرائيل) لم يعد ممكناً، وأن سياسة "الأمن بالوكالة" التى اعتادت عليها هذه الدول لم تعد ممكنة، فضلاً عن أنها لم تعد مأمونة، وإن الممكن، والعقلانى، هو إيجاد معادلة تفاهم جديدة مع إيران على قاعدة "توازن الأمن وتوازن المصالح"، والبحث عن نموذج آخر بديل للأمن الإقليمى يستبعد اعتماد سياسة الأمن العسكرى، ويعطى الأولوية لسياسة "الأمن التعاونى".

أن الدول الخليجية ستجد نفسها حتماً مضطرة إلى مراجعة سياساتها التى انتهجتها خلال السنوات الخمس الأخيرة على وجه الخصوص، سواء بالنسبة لسياسة العداء المفرط لإيران، والتورط فى سياسة تحالف مع واشنطن وتل أبيب يتأكد يوماً بعد يوم فشل الرهان عليها، أو بالنسبة للعلاقات الخليجية- الخليجية وحالة الانفراط الراهنة التى تتهدد مستقبل مجلس التعاون الخليجى الذى يواجه منذ سنوات تحديات هائلة تجعل منه عبئاً على أعضائه ومهدداً بالانفراط خصوصاً فى ظل استمرار الأزمة مع قطر، والانقسام على الموقف من إيران، أو بالنسبة للتورط فى حروب وصراعات خارجية استنزفت الكثير من الموارد دون تحقيق نجاحات ملموسة، ما أدى إلى بروز خلافات بين الدول الخليجية التى تشارك فى تلك الحروب. ولعل فى ما يشاع فى الآونة الأخيرة من معلومات تتحدث عن فتور فى العلاقات الإماراتية مع السعودية حول حرب

اليمن، أو من مؤشرات إماراتية لتخفيف حدة التوتر مع إيران. هذه التطورات الخليجية- الخليجية يمكن أن تزيد من قناعة الدول الخليجية بالبحث عن سياسة بديلة للأمن الخليجى، وهى قناعة تؤكد نفسها يوماً بعد يوم خفوت الثقة فى الحليف الأمريكى والرهان عليه.

أما التطور الخامس والأهم فيخص السياسة الروسية والصينية نحو إقليم الخليج خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، وهى سياسة بلورتها المبادرة الروسية الجديدة الخاصة بالأمن الخليجى والتى أيدتها الصين. أقل ما تؤكده المبادرة الروسية هو الإفصاح علانية للأمريكيين والخليجيين بالقول الفصيح: "نحن هنا"، وأن روسيا عازمة على أن تكون جزءاً من الخليج والشرق الأوسط، ومنازعة التفرد الأمريكى بقوة فى معادلة الأمن الإقليمى الخليجى. المبادرة الروسية التى طرحها ميخائيل بوجدانوف نائب وزير الخارجية الروسى فى اجتماع مغلق نظمته وزارة الخارجية الروسية لسفراء ودبلوماسيين من عدد من الدول العربية والدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن والاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية و"مجموعة دول بريكس" الحليفة لروسيا تستهدف، وكما أعلن بوجدانوف "إنشاء نظام أمن مشترك فى الخليج، من أجل تطبيع العلاقات بين الدول الخليجية (بما فيها إيران بالطبع) وتعزيز الاستقرار وتسوية النزاعات القائمة"، وتضمنت هذه المبادرة مجموعة إجراءات من شأنها تأمين الملاحة فى الخليج، وبناء الثقة بين دول المنطقة والحفاظ على الإستقرار الإقليمى. من أبرز هذه الإجراءات:

أ. تأكيد دول المنطقة والأطراف الخارجية إلتزاماتها الدولية، وتحديداً التخلى عن استخدام القوة فى حل الخلافات والنزاعات، واحترام سيادة دول المنطقة وسلامة اراضيها، والالتزام بمبدأ تسوية الخلافات بشأن ترسيم الحدود عن طريق التفاوض أو غيره من الوسائل السلمية بشكل حصرى.

ب. أن تأخذ دول المنطقة على عاتقها التزامات متبادلة متعلقة بالشفافية فى المجال العسكرى، واجتماعات لوزراء دفاع الدول الإقليمية، وإقامة "خطوط ساخنة"، وتبادل الإخطارات بصورة سابقة حول إجراء التدريبات وطلعات الطيران

العسكرى، وتبادل المراقبين، وعدم نشر قوات لدول خارج المنطقة على أساس دائم عل أراضى دول الخليج، وتبادل المعلومات بشأن القوات المسلحة وشراء الأسلحة.

ج. توقيع اتفاقية للتحكم والرقابة على انتشار الأسلحة، بما فى ذلك احتمال إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وخطر التكريس المزعزع للإستقرار للأسلحة التقليدية، ومن بينها مضادات الصواريخ وخفض تعداد القوات المسلحة من جانب جميع دول المنطقة.

د. إتخاذ تدابير من شأنها تعزيز نظام عدم الانتشار النووى فى الشرق الأوسط تهدف إلى تحويل الخليج إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ه. إبرام اتفاقات مكافحة الإرهاب الدولى والاتجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة .

مجمل هذه التطورات والإجراءات المتضمنة فى المبادرة الروسية تكشف عن ثلاثة معانى من شأنها أن تساهم فى بلورة معالم جديدة لنظام الأمن الخليجى بعد الانتهاء من الأزمة الراهنة المتفجرة بين الولايات المتحدة وإيران. أولها وجود حرص من معظم الأطراف، بما فيها الولايات المتحدة للإنتهاء من هذه الأزمة إما لإنشغالها بملفات أخرى أكثر أهمية، فإذا كان الأمريكيون متجهون لتركيز الاهتمام على الانتخابات الرئاسية المقبلة، إضافة إلى التصعيد الإستراتيجى الجديد ضد روسيا والصين بإعلان الانسحاب الأمريكى من معاهدة الصواريخ الباليستية متوسطة المدى والإصرار الأمريكى على إدخال الصين فى أى معاهدة جديدة تخص هذه الصواريخ النووية إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، والإعلان عن نشر صواريخ أمريكية جديدة فى آسيا لمواجهة ما تعتبره واشنطن تهديدات صينية. وثانيها إدراك الجميع أن الأزمة الأمريكية- الإيرانية الراهنة هى تعبير عن أزمة أعمق هى الصراع على الخليج ومن يسيطر على الأمن الخليجى هل هى الولايات المتحدة أم أن إيران شريك أصيل فى هذا الأمن، وثالثها، أن التأسيس لنظام أمن إقليمى خليجى جديد بات ضرورة ملحة لمواجهة المخاطر التى تتهدد الأمن فى الخليج.

أهم معالم هذا النظام الأمنى أنه سيكون نظاماً أمنياً دولياً، وليس أمريكياً، تسيطر عليه الولايات المتحدة سيطرة منفردة بل ستكون طرفاً ضمن أطراف أخرى دولية وإقليمية، من أبرزها روسيا والصين وإيران، وأن هذا النظام الأمنى الخليجى الجديد يجب أن يستبعد عسكرة الخليج، ويضع حدوداً لإنتشار القوات الأجنبية وقواعدها فى الخليج، وهذا يخص بالتحديد الوجود العسكرى الأمريكى، كما يربط أمن الخليج بالأمن الإقليمى الشرق أوسطى والاستقرار والأمن وحل الأزمات المتأصلة فى المنطقة ومحاربة الإرهاب.

هذه المعالم قد تكون مجرد طموحات مستقبلية لنظام أمن إقليمى جديد للخليج تتزعم روسيا الدعوة إليه، كانت المبادرة الروسية للأمن الخليجى هى الداعية لها لكنها تعبر فى الواقع عن إدراك ووعى لخرائط توازن مصالح كافة القوى المعنية بالأمن والاستقرار فى الخليج، فقد لخص ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسى فى لقائه المغلق المشار ليه بالدعوة إلى ضرورة إطلاق حوار تدريجى حول تقليص الوجود العسكرى الأجنبى بالخليج، ما يعنى أن هذا الوجود العسكرى، والتمادى الأمريكى فى عسكرة الخليج بنشر العديد من القطع العسكرية ليس سبيلاً لتحقيق الأمن بقدر ما هو أحد أهم أسباب تأزيمه، كما أنه من الضرورى وضع تدابير مشتركة لبناء الثقة بين دول الخليج (بما فيها إيران والعراق بالقطع) ودول أخرى، مع التوجه لإنشاء هيكل لنظام أمن إقليمى، وبالتحديد "منظمة للأمن والتعاون" بالخليج تشمل كل الدول الخليجية والإقليمية وروسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والهند، إضافة إلى أطراف دولية أخرى معنية كأطراف مراقبين.

مثل هذه المنظمة يمكن أن تكون حاجة مستقبلية، لكن الوصول إليها يجب أن يبدأ الآن ويجب أن يتم من خلال إجراءات عديدة تضمنتها المبادرة الروسية، واعتماد الحوار وليس الصراع وبناء الثقة وليس التنازع، والتعاون والاعتماد المتبادل كأساس للتعايش وليس العسكرة المفروضة من الخارج والمرتبطة بمشاريع إقليمية أخرى هدفها السيطرة والهيمنة على حساب مصالح دول الإقليم.